

الكويت

تشير التوقعات إلى أن الاقتصاد الكويتي سيعاود النمو مرة أخرى في عام ٢٠٢٥ بدعم من إلغاء تخفيضات حصة إنتاج النفط. وقد يشهد الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي نمواً بوتيرة أسرع قليلاً مقارنة بعام ٢٠٢٤، إذ يتوقع أن يصل النمو لنحو ٢,٦٪ بفضل خفض أسعار الفائدة وتحسن مؤشرات الإنفاق الاستهلاكي وغيرها من المقاييس الاقتصادية الأخرى. وعلى الرغم من تحسن آفاق الإصلاحات الهيكلية، إلا أن تحقيق نمو مستدام مماثل لبعض دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى سيبقى من التطلعات التي تتطلب تحقيق أداء أقوى. كما يتوقع أن يستمر العجز المالي حتى عام ٢٠٢٥، ما قد يستدعي تقليص الإنفاق العام خلال العام المقبل، على الرغم من أن الإنفاق الرأسمالي قد يبقى مرتفعاً مقارنة بالمستويات المنخفضة التي شهدناها مؤخراً. وتبقى آفاق النمو مرهونة بعدة عوامل، أبرزها ارتفاع أسعار النفط وإحراز تقدم ملموس في الإصلاحات الهيكلية. من جهة أخرى، تكمن المخاطر السلبية في احتمال تراجع أسعار النفط وازدياد التوترات الإقليمية.

الاقتصاد سيعود إلى النمو الإيجابي

من المتوقع أن يشهد الاقتصاد غير النفطي انتعاشاً ملحوظاً خلال فترة التوقعات، بعد معاناته لنحو عامين من النمو السلبي. وتشير التقديرات إلى أن الاقتصاد الكويتي سيقود نمواً بنسبة ٢,٣٪ هذا العام، ثم بنسبة ٢,٦٪ في عام ٢٠٢٥. وبعد فترة من التباطؤ، استقر نمو الإنفاق الاستهلاكي (+٠,٤٪) على أساس سنوي في الربع الثاني من عام ٢٠٢٤، ما يبرز عودة معنويات الثقة إلى السوق. كما شهدت المؤشرات الاقتصادية الأخرى تحسناً ملحوظاً، مثل الائتمان المصرفي (+٢,٢٪ منذ بداية العام حتى أغسطس)، والمبيعات العقارية (+٢,٤٪) على أساس سنوي في الربع الثالث من العام الحالي، إلى جانب تسارع وتيرة إسناد المشاريع الكبرى، بما يوحي بأن الاقتصاد الكويتي قد يكون على أعتاب تحسن مستوى النمو. كما تشير البيانات الرسمية (غير نهائية) وقد تخضع للمراجعة) إلى أن متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بلغ ٣,٥٪ في النصف الأول من عام ٢٠٢٤. ويعزى ذلك جزئياً للاداء القوي لقطاع التصنيع (خاصة في مجال التكرير) بعد الزيادة الكبيرة التي شهدتها إنتاج مصفاة الزور، التي تم تدشينها في عام ٢٠٢٣ وتصل طاقتها الإنتاجية إلى ٦١٥ ألف برميل يومياً.

وعلى الرغم من إمكانية حدوث انتعاش دوري، إلا أن توقعاتنا للنمو غير النفطي أقل من المتوسط التاريخي للفترة الممتدة ما بين ٢٠١١-٢٠١٩ (+٣,٣٪)، في ظل العديد من التحديات الهيكلية الرئيسية التي قد تظهر في المستقبل. ويشمل ذلك معالجة معدلات الاستثمار المنخفضة، والحاجة لضبط أوضاع المالية العامة، وانخفاض ترتيب الكويت في مقاييس القدرة التنافسية مقارنة بنظرائها في دول مجلس التعاون الخليجي. ونتوقع إحراز تقدم ملحوظ في المستقبل على هذه الأصدعة مقارنة بالسنوات الماضية، ما يعكس فعالية اتخاذ القرار في ظل المناخ السياسي الجديد. وفي حين أن الحكومة لم تصدر بعد أجندة عملها للفترة المقبلة، هناك حاجة إلى تغيير تدريجي في وتيرة تنفيذ الإصلاحات لضمان توافق نمو الكويت بصفة مستدامة مع معدلات النمو غير النفطي الحالية التي تبلغ ٤٪ في السعودية والإمارات. كما نتطلع إلى إمكانات نمو قوية خلال السنوات القادمة في عدد من القطاعات، مثل المرافق العامة، والإسكان، والنقل، والسياحة، والترفيه.

أما على صعيد قطاع النفط، فمن المتوقع تسجيل أول زيادة في الإنتاج منذ عامين في عام ٢٠٢٥، وذلك في ظل قرار منظمة الأوبك وحلفائها بإلغاء التخفيضات الطوعية للدول الأعضاء اعتباراً من نهاية عام ٢٠٢٤. ومن المتوقع أن يزداد إنتاج الكويت بمقدار ١٣٥ ألف برميل يومياً، ليصل في المتوسط إلى ٢,٥ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٢٥، الأمر الذي من شأنه أن يعزز الناتج المحلي الإجمالي النفطي بنسبة ٣,٤٪ مقابل ٦,٨٪ في عام ٢٠٢٤، مما سينعكس على نمو الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى ٣,٠٪ في عام ٢٠٢٥ من -٢,٤٪ في عام ٢٠٢٤. وتخضع مؤسسة البترول الكويتية لعملية إعادة هيكلة تهدف إلى تعزيز الكفاءة واتخاذ قرارات أسرع، لكنها تخطط لإنفاق نحو ٤١٠ مليار دولار لتحقيق مستوى الإنتاج المستهدف في عام ٢٠٣٥ البالغ ٤ ملايين برميل يومياً، بالإضافة إلى صافي انبعاثات صفرية بحلول العام ٢٠٥٠.

تراجع معدلات التضخم وبداية دورة تيسير السياسة النقدية

سجل معدل التضخم ثباتاً نسبياً في ظل الارتفاع المستمر لأسعار المواد الغذائية والملابس، إلا أنه تراجع هامشياً إلى ٢,٩٪ على أساس سنوي في أغسطس، مقابل ٣,٣٪ ببداية عام ٢٠٢٤. ومن المتوقع أن يتجه التضخم نحو الانخفاض، بدعم من

اعتدال وتيرة النمو الاقتصادي، واستمرار أسعار الفائدة المرتفعة، وتوجهات الأسعار الضعيفة في مناطق أخرى من دول مجلس التعاون الخليجي، إذ نتوقع أن تتباطأ وتيرة التضخم من ٣,٠٪ هذا العام إلى ٢,٥٪ في عام ٢٠٢٥. في الوقت ذاته، قام بنك الكويت المركزي في سبتمبر الماضي بخفض سعر الخصم بمقدار ٢٥ نقطة أساس إلى ٤,٠٪، بعد تخفيض مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة بمقدار ٥٠ نقطة أساس. وجاء هذا القرار بعد أن رفع بنك الكويت المركزي سعر الفائدة بمعدل أقل من الاحتياطي الفيدرالي خلال دورة التشديد الأخيرة.

توقع تسجيل عجز واستمرار ضبط أوضاع المالية العامة

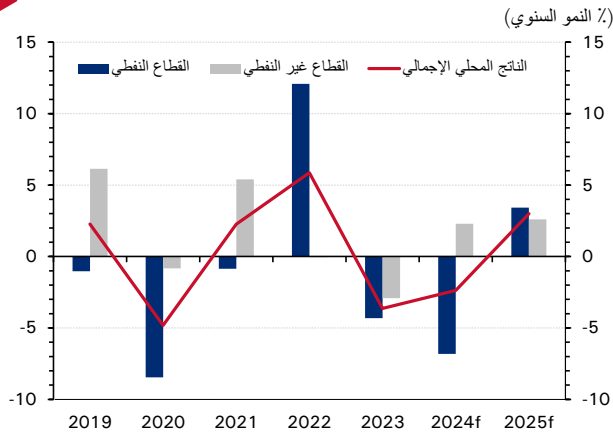
تعد معالجة الوضع المالي الضعيف من أهم الأهداف الرئيسية للحكومة، إذ تم تسجيل عجز في ثمانية من أصل التسعة أعوام الماضية، ومن المتوقع أن يصل العجز في المتوسط إلى نسبة ٥٪ من الناتج في السنوات المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥، و٢٠٢٦/٢٠٢٥. وتشمل أبرز المشاكل التي تواجهها الحكومة حالياً جمود هيكل الإنفاق العام، خاصة ارتفاع حصة الرواتب والدعوم، والاعتماد الكبير على العائدات النفطية، التي من المتوقع أن تنخفض في السنة المالية ٢٠٢٦/٢٠٢٥ على خلفية انخفاض أسعار النفط. ونتوقع أن تشهد السنة المالية ٢٠٢٦/٢٠٢٥ جولة جديدة من تقليص الإنفاق، بعد خفض النفقات بنسبة ٥٪ هذا العام (مقارنة بالقاعدة المرتفعة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤)، والتي تضخمت بسبب البنود الاستثنائية، رغم احتمال السماح بارتفاع النفقات الرأسمالية من المستويات المنخفضة التي سجلتها مؤخراً، في ظل المساعي الحكومية لتسريع وتيرة مشاريع البنية التحتية المتأخرة (كالإسكان والمياه والطاقة).

وفي سياق تعزيز الاستدامة المالية، أشار بيان بعثة صندوق النقد الدولي في ختام مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٢٤ خلال شهر أكتوبر، لضرورة قيام الحكومة بوضع إطار مالي متوسط الأجل لضبط أوضاع المالية العامة بوتيرة تتراوح بين ١٪ و٢٪ من الناتج سنوياً (حتى ٩٥٠ مليون دينار). وتشمل الخطوات التي أوصى بها الصندوق وضع حدود قصوى للتوظيف في القطاع العام ومراقبة الأجور، وخفض دعوم الطاقة، وتطبيق ضريبة القيمة المضافة، إلى جانب زيادة الاستثمارات. ومع ذلك، تضع الاحتياطات المالية والخارجية الوفيرة (تقدر أصول الهيئة العامة للاستثمار بنحو ٩٨٠ مليار دولار) بما في ذلك مستويات الدين المنخفضة (٢,٨٪ من الناتج) الكويت في وضع ممتاز من حيث القدرة على تحقيق التوازن بين إصلاحات المالية العامة ودعم النمو الاقتصادي - طالما يتم تجنب ضغوط السيولة على المدى القريب. من جهة أخرى، أكدت وكالة فيتش مؤخراً التصنيف الائتماني المرتفع للكويت عند "AA-".

النفط والتحديات الجيوسياسية وأجندة الإصلاحات من أبرز المخاطر الرئيسية التي تهدد التوقعات

تتمحور المخاطر الرئيسية التي تهدد الآفاق الاقتصادية للكويت حول توقعات أسعار النفط، والتي تتأثر بشكل كبير بقوة الاقتصاد العالمي، وخاصة الاقتصاد الصيني، بالإضافة للقضايا الجيوسياسية الإقليمية والتقدم المحرز في أجندة الإصلاحات الداخلية للحكومة. ورغم إمكانية انخفاض أسعار النفط أكثر مما كان متوقعاً في السابق، وعدم استبعاد فجر الصراعات الإقليمية (ما قد يؤدي لارتفاع حاد في أسعار النفط) إلا أننا نرى أن إطلاق خطة اقتصادية تركز على الإصلاحات الداخلية، وتنفيذ بنودها، سيكون من أبرز العوامل الداعمة لتعزيز النمو بوتيرة إيجابية اعتباراً من عام ٢٠٢٥ فصاعداً.

الرسم البياني ١: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي



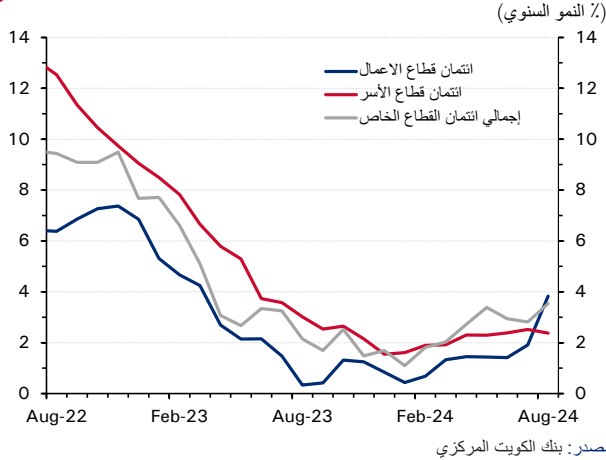
المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء/تقديرات بنك الكويت الوطني

الجدول ١: أهم البيانات الاقتصادية

٢٠٢٥*	٢٠٢٣٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	البيانات
154	157	164	182	143	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار دولار)
3.0	-2.4	-3.6	5.9	2.3	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)
3.4	-6.8	-4.3	12.1	-0.9	النمو السنوي (%)
2.6	2.3	-2.9	-0.1	5.4	النمو السنوي (%)
2.5	2.0	-5.6	-1.3	5.2	النمو السنوي (%)
-5.6	-4.5	-3.1	11.6	-9.0	الناتج (%)
17.0	22.8	31.4	34.5	26.4	الناتج (%)
2.5	3.0	3.6	4.0	3.4	النمو السنوي (%)

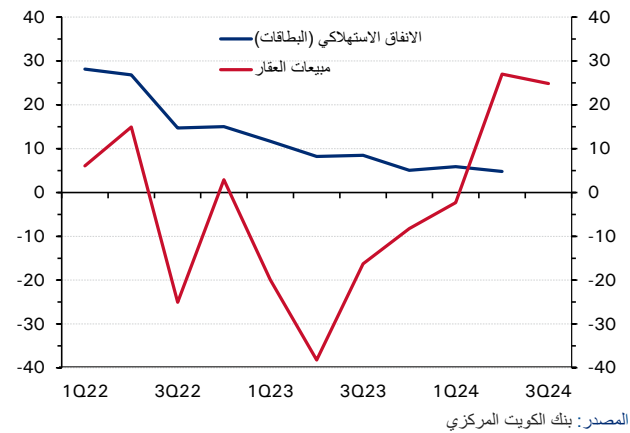
المصدر: المصادر الرسمية وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٣: الائتمان المقدم من البنوك



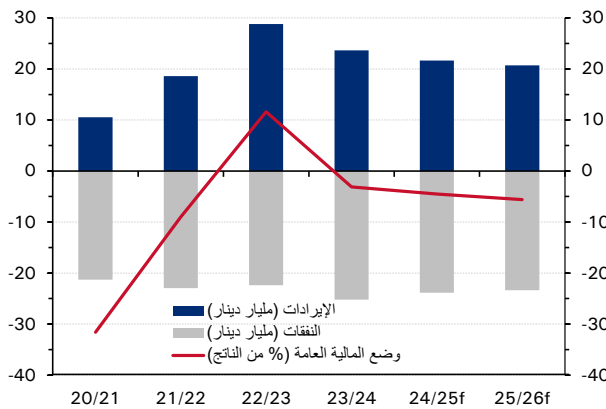
المصدر: بنك الكويت المركزي

الرسم البياني ٢: الانفاق الاستهلاكي (البطاقات)



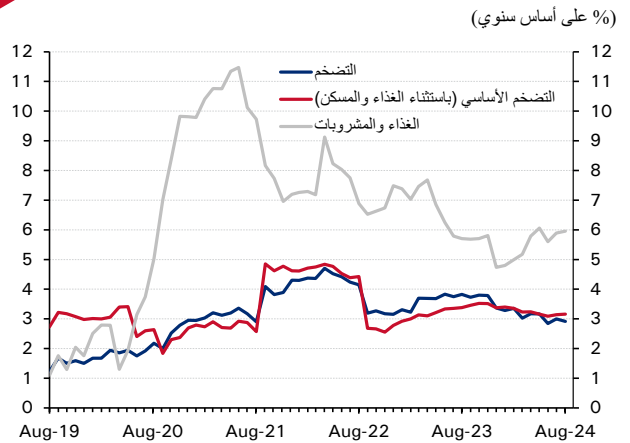
المصدر: بنك الكويت المركزي

الرسم البياني ٥: وضع المالية العامة*



المصدر: وزارة المالية وتقديرات بنك الكويت الوطني، * بناء على السنة المالية

الرسم البياني ٤: تضخم أسعار المستهلكين



المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء